مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٥/٧/٧

حرية القطاعين العام والخاص

اطلاقهـــا فى التعـــامل مع البنـــوك

اصدر الرئيس أنور السادات امس قرارا جمهوريا بأن يترك للقطاع العـــام والقطاع الخاص حرية التعامل مع كافة البنوك على أن يختص البنك العقارى المصرى بشئون التعمير والتشييد والاسكان وتقديم الخدمات المصرفية لها ، وان يستمر البنك الاهلى المصرى فى القيام بخدمة شهادات الاستثمار .

وينص قرار الرئيس السادات ايضا على الغاء القرار الجمهورى رقم ٢٤٢٢ لسنة ٧١ ، والذى كان يحدد اختصاصات وحدات الجهـــاز المصرفى فى مصر فى أعمال معينة « الامر الذى فرض قيودا على حرية ومرونة الاعمال المصرفيـــة وأعاق قيام البنوك بدورها الاساسى فى تيسير المعاملات المصرفية للقطاعين العام والخاص وفى خدمة الاقتصاد القومى » .

١٩١٧٧